

كأن جعلها تحت البحث فزيد الحسن من هذا البديل وإن كان الحسن  
 في نفس الأمر هو وجهه وعينه أصح وأجمل متعلقه كذلك  
 فزيد حسن نفسه وأذنه من هذا البديل وإن كان الحسن هو زيد بجمل  
 متعلقه بغيره بوصف بلفظ يدل على معنى قائم بالمتعلق ويجري التعريف  
 عليه باعتبار معنى اعتباري حاصل في الموصوف باعتبار تركيبه  
 ولما لم يتبين من إشارة الاختلاف أحكامها ونفسيها فقال  
 فلا ولاي الوصف بجمل الموصوف يتبعه أي الموصوف في عطف  
 أمور يوجد في كل تركيب أربعة لا حد لها في العرف والتعريف  
 حقيقة أصوره كالمؤلف والاداء والتسمية والجمع والتذكير  
 الثانیة والاعتبار تركب من التكرار ولا وجه لاعتداله ما  
 يستوي فيه الذكر المؤنث الذكران بينهما ما للبهية حاصله وذكر  
 الواو في الازالة النوع من الجائدين ولواريد كل الاخر منها الذكر  
 أو الازالة الثانیین في جملها لوجهة في امره صالحة والثانی  
 أي الوصف بجمل متعلق في الأول من التبعية أي التعريف و  
 التسمية فقط دون لينة البادية وكذا في ما عرفت تحت الفاعل وإن  
 لم يزل في البواقي كالفعل كما قال ابن الجيب انه ليس بمتعلق في كلامه  
 ذلك على ان بيده فكله حاله عليه المعلوم فيجاء بالاشتراك في  
 تعدي في حاله كما علمهم والنزول في أي الأية عليهم ولما  
 توفقت مؤنثه بيده التبعيت عن مؤنث بلعوضه الذكر والمؤنث والفتى و

الجمع

الجمع والمذكر المؤنث وسبق بيان غير الأولين في تحت الفاعل  
 ارضان بينهما فقال والمعركة وقد دره حيث لم يخرج الطالب  
 الا انتظار شديد كما في الجيب والبعضاوي قد مر من بعض  
 اقرانها فخرج النكرة كوزن الشرف وأقيد وكون مؤنثها وجودها  
 محضاً ما أي بموضع وضعها جزئياً أو كلياً التي يلبس بهيته أي  
 لباية العينية من حيث انه معين في خرج من النكرة فإن رجلاً مثلاً موضع  
 لم يؤنثه المعين من غير اعتبار تلك الخبئية فالذين لا يلتفت من سماه  
 الا الذين الغنوم للذي تعينه والرجل موضع لهما الغنوم من هذا  
 الخبئية فالذين لا يلتفت اليهم الا غيرهم وهذا نظر الفرق بين النكرة  
 والضمير الراجع اليها وبين كذا ورامته كذا ذكر الفاعل العظام  
 وقارة الامتحان بهذا لا يتناول المؤلف بالآدم والنداء والاضافة  
 فإن الاشارة الى المعين خارجة عن وضعها حاصله بالجاء في  
 الاستعمال ولذا عدل عن الضمير اي لاما في اشارة المعين وقال الهدى  
 التقارن في والاحسن ما قبل ان المعرفة ما وضع مستقلة في تعينه  
 والنكرة ما وضع يستعمل في تعينه والعبارة التعيين وعديه  
 ان يكون ذلك حسب دلالة اللفظ والعبارة بحاله الاطلاق  
 دون الوضع ولا يبعد السامع دون المتكلم لانه اذا جاء عن  
 رجل فكيف ان وكذا الرجل معناه السامع ايضاً لانه ليس بحسب  
 دلالة اللفظ واختاره ابن كمال في الاصول وجعل بعضه من

تكملة في الكلام والنداء والاضافة  
 هذه

في سواها كما اشارت في

معلوم بوجه ما خلاف النكرة فان معناها وان كان  
 معلوم بالجمع ايضاً في الكلام فيمكن ان كان عالماً بالوضع  
 وان لم يندرج تحت اطلاق كمن ليس اللفظ اشارت  
 الى تلك المعلوم